

عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وان كانوا ليعين ان كانوا فقرا لا
يستغنون بثلاث التركة وترك الوصية افضل وان كانوا اعينا
ويستغنون بالثلثين فالوصية افضل وقد لا تستغف
اخي حنيفه رحمه الله اذا ترك الكل واحدى لورثة اربعة الا ان دون
الوصية وعن الفضل عشر الا في الموضع الذي اراد ان يوصي
بشيء ان يبدل بالواجبات فان لم يكن عليه شيء من الواجبات يبدل
بالقرابة فان كانوا غنيا فبالحيوان وفي شرح الطحاوي ثم الوصية
يشترط فيها العتول وذكره بالصريح او بالذم والذم بان
يموت الموحي له بعد موت الموحي وفي الخبر والدلالة ان يموت
الموحي له قبل القبول والرد بعد موت الموحي فيكون موقفا للوصية
ويكون ذلك غير نافذ وتقول الموحي له ورثه قبل موت الموحي
لا يعتبر ثم الوصايا على اربعة اوجه منها ما يجوز اجازة الورثة
او لم يجزوا بان وصي لا يجزيه ثلث ماله او يكمل له ولا يرث
له ومنها ما لا يجوز وان اجازت الورثة وهي الوصية للغير
بخلاف المستامن والذي فان يجوز له الوصية استغناء
ومنها ما يجوز ان اجازت الورثة بان وصي ياكل من ثلث ماله
لا جنبي او وصي لو اخل الورثة لا يجوز الا بالاجازة من الورثة
اذا كانوا ليعين ومنها ما يكون مختلفا في وصية الوصية للعائل
واجازة الورثة عند ما يجوز وعند ابي يوسف لا يجوز ثم في كل
موضع يشرط الاجازة انما يجوز اذا كان المجهز من اهل الاجازة
بان كان عاقلا بالغ عاقل فاذا اجاز الوصي لغيره من الوصي

لا من

لا من المجهز في التبريد وفي فتاوى القاضي الامام رحمة الله عليه جميع ماله
الفقر او لغيره بغير ما يجوز ذلك الا من الثلث فاذا اجازة الورثة
في حياة الموحي لا تعتبر اجازة ثم كان لهم الرجوع فاذا اجازوا بعد
موت وصي الاجازة ثم الوصية فلا بد ان يطلع في وجهه بان الوصي
له كالمودع والوصية في يد الموحي او في يد الورثة كالمودعة
تخون او وصي يبيع مال قائله ثم ذلك يخرج من الثلث حتى لو هلك
من غير تعدل الا بضمن في وجهه يكون الموحي له كالمودع مع الورثة
تخون او وصي يملك ماله او يبيع ماله ويكون مال الميت من الوصي
ان ما هلك من ذلك وما يبيع بالحقاب جاز في فتاوى
الفضلي يرضى لا يقدر على الكلام لضعفه فاصى وشار براسه
ويعلم انه يعقل ان مات قبل ان يقدر على النظر اجازت وصيته
وقال في الموازك هذا قول محمد بن قائل اما لا يجوز عند ما بنا وفي
واقعات الناطقي اذا اصابه فالحق فذهب لسانه فام يقدر على الكلام
فاشار بشي وكتب وقد تقدم وطال اراذله مدة سنة فهو بمنزلة
الاخرس وفي الموازك قيل لريض وصي يبيع ثلث ماله ولم يزد
على هذا ان قال علي بن ابي اسود لم يخرج ثلث ماله للفقر وقال محمد
بن بكره ثلث ماله للفقر ولم يذكر هذا التفصيل قال وهذا موافق لما جازي
بعد هذا فان قال لو قال ثلثي مالي لفلان او سدسي لورثي لفلان
في الاستحسان هذه وصية جازية وكذا لو قال لورثي بخلاف
ما لو قال في صحته ثلث مالي لفلان ولودك في حال الوصايا او اوصيا
الي ما بعد الموت وكان ذلك في الصحة يكون وصية وفي المرض على